الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدى و بنكى

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
تحت عنوان:

انعكاس سياسات الدعم الحكومي على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2005-2018

من إعداد :
- ربيع ضيفة
- سعودي سارة

تحت إشراف:
د. طيبي حمزة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
			رئيسا
			مشرفا ومقررا
			مناقشا

السنة الجامعية : 2019-2020

شکر و عرفان

شكر و عرفان

في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل
أن يخط الحروف ليجمعها في كلمات ... تتبعثر
الأحرف وعبثاً أن يحاول تجميعها في سطور
سطوراً كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية
المطاف إلا قليلاً من الذكريات وصور تجمعنا برفاق كانوا إلى جانبنا.....
فواجب علينا شكرهم ووداعهم ونحن نخطو خطوتنا الأولى في غمار الحياة
ونخص بالجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا و
وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا
إلى الأساتذة الكرام في كلية العلوم الاقتصادية ونتوجه بالشكر الجزيل

إلى الدكتور المشرف: طيبي حمزة

الذي قبل دون تكلف الإشراف على هذا العمل ولم يبخل علينا
بتوجيهاته البناءة و نصائحه القيمة
كما أشكر السادة الأعضاء لجنة المناقشة الذين خصصوا
قسطا من وقتهم لقراءة هذه المذكرة .

.

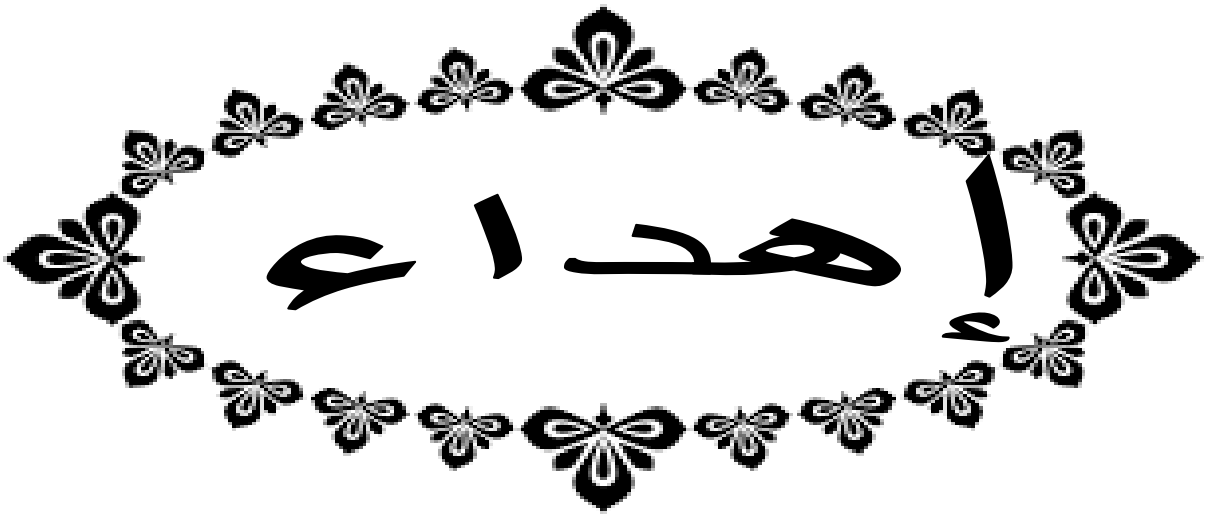
إهداء

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك..ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك .

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

والدي العزيز لخضر

إلى ملاكي في الحياة ..إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني ..إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى والدتي الحبيبة حدة (فاطمة)

إلى القلب الناصع البياض إلى القلب الطاهر و الرقيق والنفس البريئة إلى ريحان حياتي إلى من أرى التفاؤل بعينه والسعادة في ضحكته أخي الغالي ورفيق دربي حمزة

إلى أعمامي الأعزاء و عمتي الغالية وجميع أبناء وبنات أعمامي و بالأخص عمي البشير الذي أعتبره الأب الثاني

إلى كل عائلة "ربيع"و"قروش "كبيرها وصغيرها وكذلك عائلة "سعودي"

الآن تفتح الأشرعة و ترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة

وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل ذكريات الأخوة البعيدة.

إلى الذين أحببتهم و أحبوني إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي:دعاء ,يسرى ,لبنة ,شيماء, سارة ,أمال ,سليمة ,سعيدة ,حنان , هدى .

ضيفة

الإهداء

الحمد لله رب العلمين و الصلات والسلام على أشرف المرسلين محمد عليه الصلاة وأزكى التسليم

أهدي عملي هذا :

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما إلى والدي العزيز ين السعيد و مسعودة

إلى سندي و قوتي وملاذي بعد الله

إلى من آثروني على أنفسهم ,إلى من علموني علم الحياة ,إلى من أظهروا لي ما هو أجمل في الحياة إخوتي حفظهم الله لي و أدامهم نورا في حياتي

حليمة و زوجها العزيز حمزة و ابنهما إسحاق و إبراهيم و زوجته الغالية خديجة و إبنتهما ريهام و رفيقا دربي عادل و شيماء .

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات ,إلى من سأفتقدهم و أتمنى أن يفتقدوني . إلى من أحببتهم كإخوتي في الله طالبات السنة الثانية ماستر تخصص اقتصاد نقدي و بنكي

إلى كل العائلة الغالية "سعودي " كبيرها وصغيرها أدامها الله عطرا عبر الأجيال

إلى كل الأقارب و الأحباب

إلى كل عائلة "ربيع و شنوف و سفاري بالأخص سفاري سارة و سفاري نسرين و مشتة و طلحة و زاوش و قرين و خشعي وبن يطوا " .

إلى كل الصديقات "ضيفة و سعيدة و أمال و سليمة و حنان و هدى و خضرة و مسعودة "

إلى كل من سقط عن قلمي سهوا و لم أذكره فل يسامحني .

سارة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان **الصفحة**

الشكر

الإهداء

قائمة المحتويات I

قائمة الجداول..... V

قائمة الأشكال..... VII

المقدمة العامة .....أ- و

الفصل الأول :مدخل عام لسياسات الدعم الحكومي و الموازنة العامة

تمهيد..... 02

المبحث الأول : الإطار ألمفاهيمي لسياسات الدعم الحكومي 03

المطلب الأول: تعريف سياسات الدعم الحكومي **03**

المطلب الثاني :أشكال سياسات الدعم الحكومي **05**

المطلب الثالث : أهداف سياسات الدعم الحكومي **08**

المطلب الرابع : الآثار المترتبة على سياسات الدعم الحكومي و الحلول المناسبة لها.. ....**09**

المبحث الثاني :ماهية الموازنة العامة 11

المطلب الأول :تعريف الموازنة العامة **11**

المطلب الثاني : أنواع و خصائص الموازنة العامة **12**

المطلب الثالث : أهمية الوازنة العامة **16**

المطلب الرابع : أثر سياسات الدعم الحكومي على الموازنة العامة 18
خلاصة 19
الفصل الثاني : تطور الموازنة العامة و سياسة الدعم الحكومي و انعكاساتها
تمهيد 21
المبحث الأول :تطور الموازنة العامة في الجزائر 22
المطلب الأول : نشأت و مفهوم الموازنة العامة في الجزائر.....22
المطلب الثاني : تقسيم (تبويب) النفقات العامة في الجزائر.....23
الفرع الأول : التبويب التنظيمي الإداري.....24
الفرع الثاني : التبويب الوظيفي للنفقات..... 24
الفرع الثالث : للتبويب الاقتصادي للنفقات.....25
الفرع الرابع: التبويب المالي للنفقات.....26
المطلب الثالث : الإيرادات..... 29
الفرع الأول : تعريف الإيرادات العامة 29
الفرع الثاني : تقسيم (تبويب) الإرادات العامة في الجزائر 29
الفرع الثالث : إجراءات تحقيق أو تحصيل الإيرادات 30
الفرع الرابع :الآثار الاقتصادية للإيرادات.....31
المطلب الرابع :عجز و فائض و توازن الموازنة العامة 31
المبحث الثاني : تطور سياسة الدعم (الإعانات)الحكومي في الجزائر و انعكاسها على الموازنة العامة 33
المطلب الأول : تطور حجم الإعانات الحكومية 33
المطلب الثاني: أنواع القطاعات المستفيدة من الإعانات 38

المطلب الثالث : هيكل التحويلات الاجتماعية 41
الطلب الرابع : تقييم الإعانات الحكومية 43
خلاصة الفصل 45
خاتمة عامة 47
توصيات 48
المراجع 49
الملخص 53

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحات
1	تطور الموازنة العامة في الجزائر من 2005–2018	37
2	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2018 حسب القطاعات	40

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	أشكال الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر	7
2	أنواع الموازنات العامة (التقليدية والحديثة)	14
3	تقسيمات النفقات العامة في الجزائر	28
4	تطور نفقات التسيير للفترة من 2005 2018	34
5	تطور نفقات التجهيز للفترة2005 –2018	36
6	تطور نفقات التسيير و التجهيز للفترة من 2005 –2018	37
7	تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر من 2005–2018	38

مقدمة عامة

المقدمة العامة:

يعد الدعم و الإعانات الحكومية بكافة أنواعها من أدوات السياسة التي تلجأ إليها حكومات الدول النامية كالجزائر لتقليل التفاوت في توزيع الدخول و مساعدة الأفراد و الأسر الفقيرة على توفير احتياجاتها الأساسية من السلع و الخدمات ولان معانات الأسر الفقيرة لا تكون فقط بسبب انخفاض الدخل أو عدم التمكن من إشباع الحاجات الضرورية , ولا كن تكون أيضا بسبب حرمانهم من احتياجاتهم الأساسية كبشر من رعاية صحية ومستوى مناسب من التعليم ومسكن لائق الأمر الذي أصبح يحتم على الحكومة الجزائرية اللجوء إلى أدوات السياسة الاقتصادية وخاصة السياسية المالية لما لها من دور هام و مؤثر على سياسة توزيع الدخول من أجل تحقيق نوع من العدالة في توزيع ما يترتب على عملية التنمية من منافع أو أعباء يستفيد منها أو يتحملها أفراد المجتمع وكل ذلك أدى إلى ضرورة تطوير سياسة الدعم المطبقة خاصة في ظل تسرب قدر كبير منها الغير لمستحقين لدعم ,بحيث لا تقتصر على تقديم السلع الأساسية اللازمة لتغطية احتياجاتهم المعيشية فقط و لا كن تمتد لكي تعمل تحسين قدراتهم البشرية و تنمية مهاراتهم من خلال ضمان حصولهم على قدر من الخدمات التعليمية و الرعاية الصحية لمساعدتهم على كسر دائرة الفقر الذي ينتقل من جيل إلى جيل آخر , كما تعد الميزانية العامة إحدى الأساليب التي تنضم الدولة بواسطتها الأموال العامة حيث تحدد عن طريقها الإيرادات و النفقات وفق سياسة مالية الأهداف المسطرة التي يصادق عليها ممثلو الشعب من البرلمان أو باقي الهيئات الأخرى لتظهر بصمات تلك التوجهات في الأرقام التي تعبر عن الإيرادات و النفقات في الميزانية العامة , غير أن هذه الأخيرة دائما ما تعاني من عدم التوازن بين الإيرادات و النفقات جعلها تتخبط في دوامة عجز الميزانية العامة مما أستدعى إيجاد حلول لسد هذا العجز و التقليل من حدته .

من خلال ما سبق يمكننا صياغة السؤال الرئيسي التالي :

- **كيف تؤثر سياسات الدعم الحكومي على الموازنة العامة للجزائر في الفترة (2005-2018)؟ .**

و من هذا السؤال الرئيسي نطرح التساؤلات التالية :

1. هل تعتبر سياسة الدعم الحكومي الحل الأمثل للخروج من الأزمة المالية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري ؟
2. هل قامت الحكومة الجزائرية بدراسة معمقة لخصوصية الاقتصاد الجزائري قبل تبنيها لسياسة الدعم الحكومي ؟
3. ما هي أهم انعكاسات سياسة الدعم الحكومي على الموازنة العامة في الجزائر ؟

❖ الفرضيات :

للايجابية على الأسئلة السابقة المطروحة في إشكالية الدراسة نفترض ما يلي :

1- لا تعتبر سياسة الدعم الحكومي الحل الأمثل للخروج من الأزمة المالية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري .

2- قامت الحكومة الجزائرية بدراسة معمقة لخصوصية الاقتصاد الجزائري قبل تبنيها لسياسة الدعم الحكومي .

3-سياسة الدعم الحكومي تؤدي إلى عجز في الموازنة العامة في الجزائر .

❖ أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في الوقوف على أهم مواضيع الساعة في الاقتصاد الوطني وهو انعكاس سياسة الدعم الحكومي على الموازنة العامة في الجزائر , الذي أثار جدلا كبيرا بين المختصين الماليين فباعتباره مورد إشتثنائي وحل استعجالي مؤقت في حالة الجزائر وبما أن إجراءاته تتم على المستوى الوطني فإنه يجنب الجزائر الاستدانة الخارجية , وبتالي فهو يحافظ على السيادة الاقتصادية للدولة الجزائرية .

❖ أسباب اختيار الموضوع:

1- دوافع موضوعية :

ـ عنوان البحث هو حديث الساعة

ـ إشكالية الموضوع التي أثارت جدلا كبيرا بين الخبراء في مجال المالية

ـ ندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع خاصة على المستوى الوطني

2ـ دوافع شخصية :

ـ الميل الشديد للمواضيع ذات الصبغة الاقتصادية .

ـ التعرف على أهم الطرق التي تؤدي إلى الخروج من العجز في الميزانية العامة في الجزائر و استعادة توازن الموازنة العامة .

❖ أهداف الدراسة :

الغرض من هذه الدراسة لايعدو عن كونه تجسيد للأهداف التالية :

ـ توضيح مفهوم سياسات الدعم الحكومي بالتطرق أولا إلى تعريف سياسات الدعم الحكومي و أشكالها ,و أهدافها و الآثار المترتبة عليها و الحلول المناسبة لها .

ـ تسليط الضوء على الموازنة العامة في الجزائر و إبراز عجزها وتحديد آثارها على الاقتصاد الوطني من خلال تحليل آثارها على بعض المتغيرات الاقتصادية .

ـإيجاد أهم البدائل المقترحة لعلاج عجز الموازنة العامة في الجزائر كالتمويل غير التقليدي,

❖ المنهج و الأدوات المستخدمة في الدراسة :

نظرا لخصوصية و حداثة الدراسة وأهميتها وتحقيقا لأهدافها تم الاعتماد بشكل أساسي على المنهج الاستقرائي عن طريق استقراء الكتب و الدراسات و الأبحاث المتعلقة بسياسات الدعم الحكومي و أيضا الموازنة العامة ,بالإضافة إلى النهج التحليلي و ذلك من خلال تحليل مختلف البيانات و الإحصاءات المرتبطة بظاهرة محل الدراسة و التي تأثرت من هذا الإجراء , وذلك بالرجوع إلى مختلف التقارير الرسمية المنشورة في الجرائد الرسمية و تقارير البنك المركزي و مواقع وزارة المالية الجزائرية ,مختلف القوانين المرتبطة بالموضوع خلال هذه الفترة ,وأيضا مقالات المحللين الاقتصاديين و المقالات المنشورة في الجرائد المحلية .

❖ **حدود الدراسة :**

يمكننا تقسيم حدود الدراسة إلى :

ـ **حدود مكانية :**اقتصر الإطار المكاني للدراسة على بلدنا الجزائر.

ـ **حدود زمنية :** انحصر المجال الزمني في الفترة الممتدة من 2005–2018 .

❖ **صعوبـــات الدراسة :**

لا يخلو آي بحث من مواجهة عراقيل أثناء إنجازه ومن أهم الصعوبات التي واجهتنا :

ـ حداثة الموضوع

ـ قلة المراجع

ـ الوباء المنتشر في الجزائر و العالم ككل

ـ فيما يخص الجانب التطبيقي هو اختلاف الإحصائيات من موقع لآخر,الأمر الذي يقلل من صحة النتائج المتوصل إليها .

❖ **هيكل الدراسة :**

بغرض الإجابة على إشكالية الدراسة تم تقسيم هذه الأخيرة إلى مقدمة عامة , فصلين أساسين ,وخاتمة عامة , حيث يشمل الفصل الأول الجانب ألنضري لمتغيري الدراسة , أما الفصل الثاني فيشمل الجانب التطبيقي لظاهرة و إسقاطها على حالة الجزائر وهما كتالي :

ـ **الفصل الأول :** تناولنا فيه الجانب ألنضري لدراسة وهذا في المبحث الأول, أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى الدراسات السابقة التي تناولت هي بدورها أحد متغيري الدراسة أو كلاهما بالغة العربية .

ـ **الفصل الثاني :**أما الفصل الثاني فقد حاولنا من خلاله القيام بدراسة تحليلية لانعكاس سياسات الدعم

الحكومي على الموازنة العمة في الجزائر بصفة خاصة , حيث قسمناه إلى مبحثين , تناولنا في المبحث الأول تطورا لموازنة العامة في الجزائر, أما المبحث الثاني فحاولنا من خلاله تحليل تطور سياسة الدعم (الإعانات)

الحكومي في الجزائر وانعكاسها على الموازنة العامة .

ـ **و في الأخير تم** التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات و التوصيات .

الفصل الأول:
مدخل عام لسياسات الدعم الحكومي

تمهيد

إن مفهوم سياسات الدعم الحكومي قد يختلف باختلاف الأهداف المرجوة من الدعم فقد يكون الدعم دعم ضريبي أي بشكل تخفيضات ضريبية محدودة , أو قد يكون دعم التوريد و الذي يشتمل على مشتريات الحكومة من السلع و الخدمات بأسعار أعلى من أسعار السوق , و كذلك قد يكون الدعم دعم تنظيمي و الذي يشتمل على المدفوعات الضمنية من خلال الإجراءات التنظيمية للحكومة التي تغير أسعار السوق , كذلك دعم أسعار الصرف و تشمل الاحتفاظ بالعملات المقومة بأعلى من أي سعر حقيقي (السوق) , و كذلك ما يعرف بالدعم النقدي و الذي يشمل مساعدة تقدمها الحكومة للمنتجين أو المستهلكين من دون مقابل أو قد يكون عن طريق تقديم قروض بأسعار فائدة أقل من سعر الفائدة السائد .

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي لسياسات الدعم الحكومي

يقصد بالنفقات التحويلية (الدعم الحكومي) , هي تلك النفقات التي لا تحصل الدولة من جراء إنفاقها على سلع و خدمات نقل للقوة الشرائية من جهة إلى جهة أخرى , لذلك فإنها تؤدي إلى زيادة الدخل القومي مباشرة .

المطلب الأول : تعريف سياسات الدعم الحكومي

*الدعم الحكومي

يمثل الدعم الحكومي إحدى الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير في الحياة الاقتصادية و يمكن إعطاء تعار يف لسياسة الدعم الحكومي كالتالي :

1- تعريف المنظمة العالمية للتجارة

عرفت المنظمة العالمية للتجارة "Organisation Mondiale Commerce(2006)"

الدعم الحكومي على أنه : مجموعة من التحويلات المالية من الحكومة إلى قطاع اقتصادي معين قصد مساعدته على تحسين مردودية , أو لشركة وطنية أو خاصة قصد الحفاظ على سعر المنتج أو الخدمة عند مستوى منخفض تماشيا مع القدرة الشرائية للمواطن (OMC 2006)[1] .

2-تعريف وزارة المالية الجزائرية

تعتبر أن الدعم الحكومي ينصرف إلى بعض أشكال الإعانات التي تقدمها الدولة للأفراد كمستهلكين أو كمنتجين سواء بصورة مباشرة (الدعم الصريح) أو غير مباشر (دعم ضمني) قصد التخفيف من عبء تكاليف المعيشة عن كاهل الفئات الفقيرة و الطبقات محدودة الدخل , بالإضافة إلى تحقيق

[1] مميش سلمى , **أثر الصدمات النفطية على الدعم الحكومي لقطاع السكن في الجزائر خلال (2017/1986)**, رسالة دكتوراه , مخبر العولمة و السياسات الاقتصادية , 2018 , ص 4.

عملية إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات الأقل دخلا في المجتمع , مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق درجة من العدالة الاجتماعية [2].

- و يمكن تعريف الدعم الحكومي على أنه مساهمة مالية تقدمها الحكومة أو أي هيئة عامة تحقق منها منفعة لمن يحصل عليها و ذلك لتحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية , ويمثل الدعم الحكومي إحدى الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير في الحياة الاقتصادية[3] .

[2] حنصال أبو بكر , **إستراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية و تحقيق العدالة الاجتماعية** , رسالة دكتوراه , جامعة طاهري محمد بشار , الجزائر , 2017 , ص 112.

[3] هيفاء نجيب مهدور , الدعم الحكومي في الفكر الاقتصادي , مجلة الاقتصادي الخليجي , العدد 23, 2012,ص 254.

المطلب الثاني :أشكال سياسات الدعم الحكومي

للدعم الحكومي عدة أنواع نذكر منها ,الدعم المباشر (العم الصريح),الدعم غير مباشر(الدعم الضمني), الدعم العيني الدعم النقدي .

أولا : الدعم الحكومي الصريح (المباشر) Subvention explicite

ويقصد به الإنفاق العام الذي يتم تسجيله بصورة واضحة و صريحة ,أين تندرج نفقات هذا البند كنفقات على عاتق الميزانية العامة للدولة ,و تكون لها تكلفة مالية مباشرة متمثلة في مخصصات دعم أسعار الغذاء , الإسكان ,أسعار الفائدة المنخفضة ,دعم أسعار الكهرباء و الغاز الطبيعي و المياه ,وكذالك تعميم التعليم المجاني ,دعم فئات المعوزين والمعوقين و أصحاب الدخل الضعيف .

ثانيا : الدعم الحكومي الضمني (غير المباشر) Subvention implicite

والذي يمثل إرادات عامة ضائعة لاتظهر بشكل صريح في الموازنة العامة ,لكنها تساهم في زيادة العجز بها ,وتشمل هذه الإعانات على الدعم الجبائي , و الدعم الذي له علاقة بالعقار ,ودعم أسعار المنتجات الطاقوية والوقود مثل البنزين بمختلف أنواعه و المازوت ,الذي تحدد أسعارها بأدنى من قيمتها السوقية .

ثالثا : الدعم العيني

ويكون هذا الدعم عند تدخل الدولة لتخفيض أسعار بعض السلع و الخدمات ,التي غالبا ما تكون ضرورية وأساسية لحياة الأفراد ,مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الخل الحقيقي لهم مثل الدعم الغذائي كدعم أسعار الخبز و الحليب .....الخ.

رابعا: الدعم النقدي

فهو إعطاء دخول نقدية مباشرة للمستفيدين المستحقين الذين تتوفر فيهم الشروط المناسبة من أجل

جعلهم أكثر قدرة على شراء السلع و الخدمات المختلفة .[4]

[4] حنصال أبو بكر , مرجع سبق ذكره , ص -- ص 112-- 114

أشكال الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر

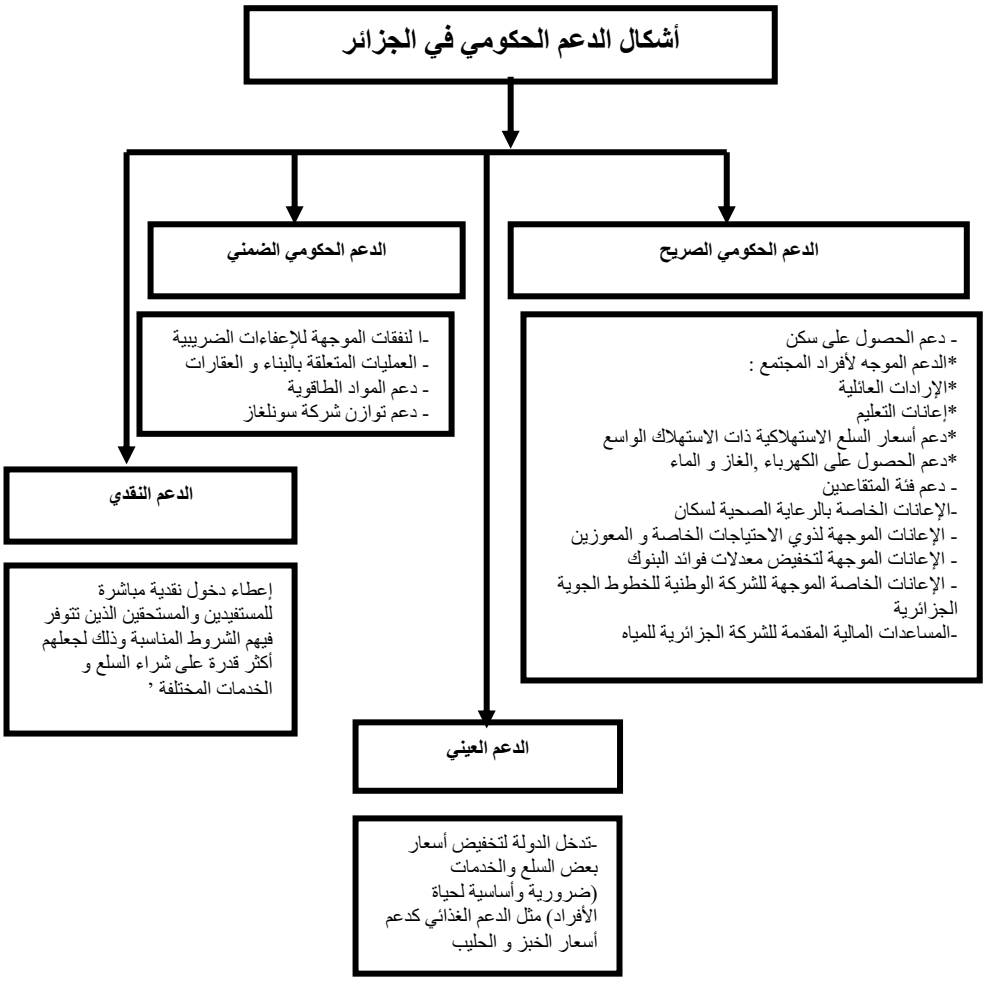

الشكل -01-

المطلب الثالث :أهداف سياسة الدعم الحكومي[5]

مايدعو الحكومات لإتباع سياسة الدعم هو :

- ❖ حماية الفقراء و محدودي الدخل عن طريق دعم منتجات و خدمات المعيشة اليومية كالغذاء و الدواء و التعليم و النقل و الصحة ...الخ.
- ❖ و تهدف أيضا لدعم الصناعات الوطنية من خلال تحفيز الشركات على توفير السلع و الخدمات للمستهلكين بأسعار مناسبة أو مدعمة أي أ؟قل من الأسعار العالمية .
- ❖ قد تدعم الحكومة الصناعة الوطنية لمساعدتها في منافسة مثيلتها الأجنبية وتعزيز قدرتها التنافسية التصديرية .
- ❖ تحقيق العدالة الاجتماعية .
- ❖ يهدف الدعم الحكومي إلى التصدي إلى خلل آني في قطاع إنتاجي تعرض لهزة فجائية ,فحين ترتفع أسعار المواد الأولية لقطاع إنتاجي حيوي تتدخل الدولة لتثبيت الأسعار و إبقائها في متناول المستهلك و المنتج على حد سواء .
- ❖ أحيانا يكون دافع الدعم الحكومي سياسي ,ففي حال وقوع أزمة سياسية لإشاعة جو من الطمأنينة وتصريف حالة الاحتقان القائمة ,و هو ما يعتبر بعض الاقتصاديين "شراء للسلم الاجتماعي " .
- ❖ الدعم الحكومي ليس هدفا لذاته وإنما هو آلية لحفض التوازنات الاجتماعية كمدخل أولي إلى تقليص الفوارق في الدخل بما يمكن الانتعاش الاقتصادي الشامل وتقارب مستويات الدخل لدى أغلب الفئات الاجتماعية المتوسطة و قليلة الدخل .

[5] سارة أحمد الشمري , سارة محمد الدخيل ,**أثر الإنفاق الحكومي على نمو المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1985-2017** , المجلة الاليكترونية الشاملة متعددة التخصصات ,العدد الحادي عشر , ماي 2019 ,ص ص 4 – 5

المطلب الرابع : الآثار المترتبة على سياسات الدعم الحكومي و الحلول المناسبة لها

ا ـ الآثار المترتبة على سياسات الدعم الحكومي

من بين هذه الآثار نذكر مايلي :

- ❖ يتسبب الدعم الحكومي على النحو المشار إليه في تحميل الموازنة العامة للدولة بمبالغ مالية كبيرة توجه إلى الدعم و ذلك على حساب الإنفاق على التعليم والصحة و البنية التحتية
- ❖ تحقيق عجز في موازنة الدولة يزداد سنويا بزيادة المبالغ المخصصة للدعم , الأمر الذي يحول دون تحقيق معدل النمو الاقتصادي المطلوب مع رفع مستوى المعيشة
- ❖ زيادة معدلات التضخم و ارتفاع أسعار صرف العملة الأجنبية مقابل العملة الوطنية بسبب عجز الموازنة و الاقتراض الداخلي و الخارجي
- ❖ يتسبب الدعم أيضا في سوء استخدام السلع و الخدمات المدعمة و الإسراف في استهلاكها كالمياه و الكهرباء و الخبز لانخفاض أسعارها ..وقد تلاحظ مثلا أن الخبز المدعوم يذهب إلى مزارع تربية الماشية و الدواجن
- ❖ ثبت أن الدعم يستفيد منه الأغنياء و الفقراء على حد سواء ,فالبنزين و الكهرباء- مثلا ـ يحصل عليها القادرون بأسعار منخفضة رغم قدرتهم الشرائية المرتفعة , كما أن أصحاب المصانع الكبيرة يتمتعون بما يسمى <<دعم المحروقات >>الأمر الذي يترتب عليه إنفاق أموال الدعم في غير الأغراض المخصصة له. ولتدارك ذلك يلزم جهد كبير لتحديد الذي يستحقون الدعم بالفعل و تنقية القوائم من غير المستحقين وفقا لشروط المقررة ومنحهم بطاقات إليكترونية يستخدمونها عند شراء السلع المدعمة .وقد نجحت كل من البرازيل و الهند في ذلك , إلا أن يقف عقبة في هذا الصدد في بعض الدول عدم توفر قواعد بيانات دقيقة يتم على أساسها تحديد المستحقين وفقا لمستويات الدخول

❖ يضاف إلى ما تقدم أن منظومة الدعم أدت إلى تفشى الفساد , من خلال ظهور فئة عمدت إلى التلاعب في المقررات المدعمة و قوائم المستحقين و الاتجار فيها وتخزينها وبيعها في الأسواق بأسعار مرتفعة , وقد حققت هذه الفئة ثروات طائلة من أموال الدولة المخصصة لدعم الطبقات الفقيرة .

ب ـ الحلول المناسبة لها

❖ ضرورة ترشيد الدعم عن طريق تنقية القوائم من غير المستحقين بحيث يقتصر منحه على الطبقات الاجتماعية الفقيرة

❖ الرقابة على مراحل عمل المنظومة كلها منعا من تسرب الدعم مع تشديد العقوبات على المخالفين للتعليمات المنظمة لها

❖ التأكيد على أن الدعم الحكومي يجب أن يكون مرحلة انتقالية يتم خلالها رفع الدعم تدريجيا بما يتناسب مع التحسن في مستوى الأجور من خلال سياسة إصلاح اقتصادي شامل توفر شبكة ضمان اجتماعي لحماية الفئات الفقيرة مع تحميل الفئات القادرة ضرائب تناسب مستوى دخولهم

❖ الاهتمام بتوفير بنية أساسية ملائمة لجذب الاستثمارات مع تطوير التشريعات لمنح حوافز الاستثمار للإنتاج الصناعي والزراعي لتنشيط الاقتصاد الوطني , وخلق فرص عمل , وزيادة الدخول بما يمكن من إلغاء الدعم الحكومي على السلع و الخدمات وعلاج التشوهات في الاقتصادات النامية . [6]

[6] طيبي حمزة ونوي نوردين ,**انعكاس عجز الميزانية العامة على الدعم الحكومي (التحويلات الاجتماعية) في الجزائر للفترة (2009-2018)**,ملتقى الجلفة حول السياسة المالية و النقدية ,كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير , جامعة محمد بوضياف المسيلة , نوفمبر 2019 ,ص ص 5 -6 .

البحث الثاني :ماهية الموازنة العامة

الموازنة العامة هي عمل سياسي يعبر عن فلسفة الدولة ,بل هي المحور الذي تدور حوله جميع أعمال الدولة ونشاطاتها في جميع الميادين السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و غيرها .

المطلب الأول : تعريف الموازنة العامة

للموازنة العمة تعريفات متعددة و متنوعة ,تختلف باختلاف الناحية , أو الجانب الذي يريد أن يؤكده المؤلف أو الباحث .

* الموازنة العامة هي:"تقدير مفصل ,ومعتمد لنفقات الدولة ,وإراداتها لمدة مقبلة من الزمن ".[7]

* الموازنة العامة هي: صك تشريعي تقدر فيه نفقات الدولة ,وإرادتها عن سنة مقبلة و تجاز بموجبه الجباية و الإنفاق " .

* يعرف البعض الموازنة العامة بأنها : "نظام موحد يمثل البرنامج المالي للدولة لسنة مالية مقبلة , و يعكس الخطة المالية التي هي جزء من الخطة الاجتماعية و الاقتصادية للدولة ".

- ومن التعاريف السابقة يتضح لنا أن الموازنة العامة هي : خطة مالية للدولة تتضمن تقديرات مقبلة , وتجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها , و تعكس الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي تتبناها الدولة .[8]

[7] أمحمد بن البار و صلاح الدين شريط , **تحليل تطور بنية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة من2000 -2016,مجلة الدراسات المالية المحاسبية** ,العدد الثامن ,2017 ,ص255.

[8] محمد شاكر عصفور, **أصول الموازنة العامة** , الطبعة الأولى ,دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة , عمان ,2007,ص ص 15-16.

المطلب الثاني :أنواع وخصائص الموازنة العامة

أولا: أنواع الموازنة العامة (التقليدية و الحديثة)

للموازنة العامة عدة أنواع منها :

أ- الموازنة التقليدية (موازنة البنود).

ب- موازنة الأداء.

ت- موازنة البرامج (موازنة التخطيط والبرمجة).

ث- الموازنة الصفرية (الأساس الصفري).

1-الموازنة التقليدية (موازنة البنود) 1921 ⟵ 1939م .

تعتبر الموازنة التقليدية النموذج الأول للموازنة العامة الذي طبق في حكومة الولايات المتحدة الأمريكية (الفدرالية) وكان ذالك في عام 1921م وتركز هذه الموازنة ,على الرقابة على النفقات العامة (الرقابة المالية) وأن تتم عمليات الصرف,وفقا للقوانين و الأنظمة و اللوائح و التعليمات ,لأجل التقليل أو منع المخالفات أو الاختلاسات المالية , وقد تطلب هذا الوضع ,تبويب الإرادات العامة , و النفقات العامة , بشكل يمكن من إحكام الرقابة عليها , ومحاسبة المسئولين عن إساءة التصرف فيها.

2- موازنة الأداء 1939 ⟵ 1960م

تمثل هذه الموازنة , المرحلة الثانية في تطور الموازنة العامة في أمريكا , و هدفها لا يقتصر على الرقابة المالية على النفقات العامة , ولكنه يمتد ليشمل عنصر الكفاءة الإدارية في إنجاز الأعمال .فهي تهتم بوظيفة الرقابة الإدارية , بكيفية استخدام الإمكانيات المالية , الاستخدام الرشيد (السليم) ,الذي يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء , وذلك بتحديد عناصر التكاليف المختلفة ,ووضع مستويات

الأداء النمطية لكل نشاط من الأنشطة .لكي يتم على أساسها تقييم الأداء الفعلي.

3- موازنة البرامج (ميزانية التخطيط و البرمجة) 1970 ـــــــ 1975

تمثل موازنة البرامج , المرحلة الثالثة , في تطوير الموازنة العامة و تركز على عنصر التخطيط ,وعلى ضرورة الربط بين التخطيط و الموازنة العامة .و تهدف إلى توفير المعلومات الضرورية ,لمتخذي القرارات ,لمساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة , والتي تسعى إلى استخدام الإمكانيات المالية المتاحة , بكفاءة و فعالية , لإشباع أكبر قدر ممكن من حاجات المواطنين .

4-الإدارة بالأهداف MBO 1970 ـــــــ 1975

تمثل الإدارة بالأهداف , المرحلة الرابعة في تطور الموازنة العامة ,في الولايات المتحدة الأمريكية .فبعد توقف تطبيق نظام موازنة البرامج ,في أجهزة الحكومة الفدرالية الأمريكية (بسبب الصعوبات التي واجهة التطبيق) في أوائل السبعينيات الميلادية ,بدا البحث عن نظام جديد للموازنة , أقل صعوبة من النظام السابق .

فوجد المهتمون بأمور الموازنة ,إن الإدارة بالأهداف يمكن أن تكون بديلا لموازنة البرامج, و يركز هذا النظام على عنصر الكفاءة الإدارية مثل موازنة الأداء ,كما يهتم بتخطيط ,وتقييم الأداء ,و يستخدم لمساعدة الإدارة في تحقيق أغراض التخطيط قصيرة المدى (سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص).

وهو يؤكد على قياس الإنتاجية ,وتقييم البرامج , وعلى وضع مؤشرات (اجتماعه) لقياس فعالية البرامج .

5- الموازنة الصفرية (موازنة الأساس الصفري) 1976 ـــــــ 1981

تمثل هذه الموازنة , المرحلة الخامسة ,في تطور الموازنة العامة في أمريكا ,وتركز على الاهتمام

بفعالية النفقات العامة ,(فهي تؤدي إلى تحسين الخدمات ,بدون زيادة في النفقات أو ارتفاع في معدلات الضرائب على المواطنين) .وتعمل أيضا على تخفيض النفقات العامة .وهي تؤكد على أن تتم المراجعة و التقييم لجميع أوجه الإنفاق ,(البرامج و المشاريع) ابتداء من قاعدة الصفر ,بذلك تخضع للمراجعة ,والتقييم ,جميع أوجه الإنفاق الحالية (كما هو الحال في الموازنة التقليدية). ويطلق على موازنات الأداء ,والبرامج ,والصفرية , اسم الاتجاهات الحديثة في الموازنة .[9]

أنواع الموازنات العامة (التقليدية و الحديثة)

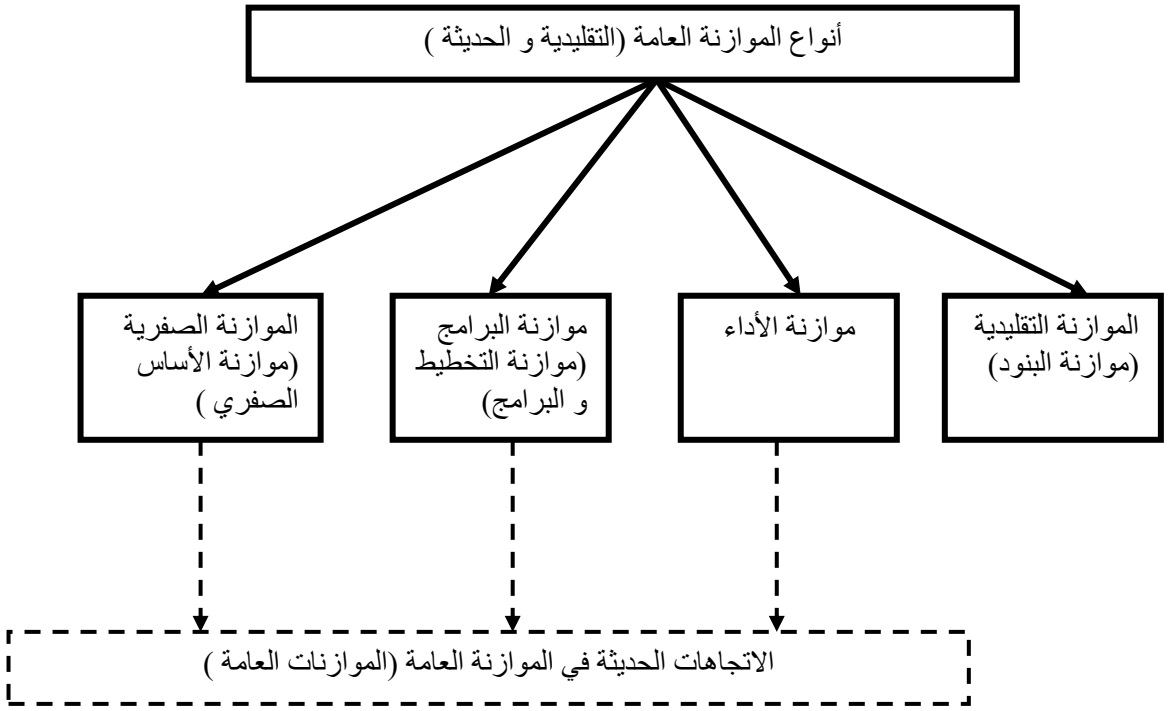

الشكل -02-

[9] محمد شاكر عصفور ,مرجع نفسه ,ص ص 193--197

ثانيا : خصائص الموازنة العامة [10]

- يمكن تحديد أبرز الخصائص الرئيسة للموازنة العامة و هي :

1. الموازنة العامة هي مجموعة من الإجراءات المالية و الإدارية التي تتخذها الدولة في بداية فترة زمنية تمكنها من تنفيذ السياسات المالية للدولة .
2. إن الموازنة العامة هي تقديرات حجم النفقات و الإرادات العامة خلال فترة زمنية مقبلة .
3. إن الموازنة العامة تشريع قانوني توجزه السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية , بالقيام بعمليات الإنفاق المختلفة بما تتطلبه من ضرورة تدبير الأموال اللازمة لذالك .
4. برنامج تحليلي و تفصيلي لجزء من خطة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدولة .
5. خطة تلخص تجربة الماضي وتعبر عن الموقف الجاري و تجسد توقعات المستقبل .

[10] عبد الغفور إبراهيم أحمد,**مبادئ الاقتصاد و المالية العامة** ,دار زهران للنشر و التوزيع, الأردن ,2009, ص257.

المطلب الثالث : أهمية الموازنة العامة

للموازنة العامة أهمية كبيرة للسلطتين التنفيذية و التشريعية و للمواطنين بوجه عام

أ- بالنسبة للسلطة التنفيذية

- الموازنة العامة تعتبر خطة عمل للوزارات , للمصالح الحكومية التي تتكون منها السلطة التنفيذية , للسنة المالية القادمة , و هي تتضمن الخدمات التي ستقدمها للمواطنين , و المشاريع التي ستنفذها الأجهزة الحكومية , كما أنها توفر الأموال اللازمة لسير العمل في الجهاز الحكومي و في تقدير الخدمات للمواطنين .

- كذلك يمكن استخدام الموازنة العامة لمعالجة المشكلات الاقتصادية التي تواجه البلاد , كالكساد الاقتصادي , و ارتفاع نسبة البطالة و التضخم .

- يضاف إلى ذلك أن الموازنة العامة يمكن استخدامها بواسطة السلطة التنفيذية كأداة لتوجيه السياسة الاقتصادية نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة عن طريق تشجيع النشاط الاقتصادي في مجالات معينة و منحها الإعانات و التسهيلات أو الحد منها في مجالات أخرى عن طريق فرض الضرائب و الرسوم .

ب- بالنسبة للسلطة التشريعية

فإنه ينظر إلى الموازنة العامة على أنها وسيلة لممارسة الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية (الحكومة) , فالموازنة لابد أن تعرض على السلطة التشريعية لإجازتها قبل بدأ السلطة التنفيذية في تنفيذها .

- تستطيع السلطة التشريعية أثناء مناقشة الموازنة العامة أن تعدل أرقام الإعتمادات المالية

المطلوبة من قبل السلطة التنفيذية , و بهذا فإنها تؤثر على السلطة التنفيذية و على سياساتها المجالات الاقتصادية و الاجتماعية , و التعليمية و العسكرية بواسطة تعديل (تخفيض مثلا) الاعتمادات المالية المطلوبة لتنفيذ تلك السياسات .

- تمتد رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية أثناء تنفيذ الموازنة , بواسطة طلب معلومات عن سير التنفيذ في الموازنة .

- عدم الموافقة على نقل الاعتمادات إلا ضمن القواعد و الحدود التي وضعتها السلطة التشريعية , أما رقابة السلطة التشريعية بعد انتهاء تنفيذ الموازنة العامة , فتكون بواسطة اعتماد الحساب الختامي.

ج- بالنسبة لأهمية الموازنة للمواطنين

- الموازنة العامة تتضمن البرنامج الاجتماعي و الاقتصادي الذي تنوي الحكومة تنفيذها خلال السنة المالية المقبلة .

- الموازنة تساعد في توزيع الدخول و الثروات بين المواطنين , ففي البلدان المنتجة للبترول فإن الموازنة العامة تتضمن إعانات متنوعة و خدمات مجانية كثيرة , يستفيد منها المواطنين .

- تتضمن الموازنة مشاريع تنفذها الشركات الخاصة و أجهزة و لوازم و آلات و معدات , يؤمنها رجال الأعمال في القطاع الخاص , و هذا مما يعود عليهم بالربح و الفائدة , أما بالنسبة للموظف الحكومي فإنها تتضمن رواتب و بدلات و علاوات (و أحيانا زيادات في الرواتب) .

ولذلك فإن المواطنين بجميع فيئاتهم الفقير , والغني الموظف و التاجر ينتظرون بتفاؤل موعد صدور الموازنة العامة . [11]

[11] محمد شاكر عصفور , مرجع سابق , ص ص 18- 20 .

المطلب الرابع : أثار الدعم الحكومي على الموازنة العامة [12]

أفرز التوسع في سياسات الدعم الحكومي في عدد من الدول العربية جملة من التداعيات على اقتصادياتها من أبرزها الأعباء المالية على موازنتها العامة .

في هذا الخصوص , أدى التوسع في سياسات الدعم إلى فقدان موازنات عدد من الدول العربية موارد مقدرة تمثلت في فاقد الإيرادات التي لم تحصل بسبب التوسع في الإعفاءات و المنح الضريبية و عدم فرض ضرائب على بعض القطاعات خصوصا قطاع الطاقة .

يقدر فاقد ضريبية استهلاك الطاقة (Foregone Consuption Tax Revenue) في 18 دولة عربية على سبيل المثال بحوالي 27 مليار دولار في عام 2015 بحوالي 33 مليار دولار عام 2013 .

ويصل متوسط فاقد ضرائب الطاقة في الدول النفطية إلى 2.5 مليار دولار في عام 2015 و في الدول غير النفطية إلى حوالي 0.5 مليار دولار من ناحية أخرى أدى تسارع و تيرة نمو حجم الدعم الحكومي إلى مزاحمة الإنفاق العام الدائم للنمو , حيث درجت بعض الدول على الإنفاق على دعم المحروقات و المواد الغذائية أكثر مما تنفق على الصحة العامة , و التعليم و بعض البنيات الأساسية الظرورية مما ترتب عليه اجتياز حصة الدعم من الموارد العامة , حصة النفقات الرأس مالية خصوصا في الدول غير النفطية , بعكس الدول النفطية التي حافظت على مستويات أعلى للنفقات الرأس مالية .

[12] طارق إسماعيل , **سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية** , صندوق النقد العربي أبو ظبي دولة الإمارات العربية المتحدة , 2018 , ص 18 .

خلاصة الفصل :

الدعم الحكومي ليس هو السبب في عدم دفع الاقتصاد نحو التطور و الازدهار بل السياسات الحكومية المتبعة الكفيلة بدعم الفرص الاستثمارية وتعبئة المدخرات الوطنية للاستثمار في مجالات مختلفة , هي التي تلعب دورا بارزا في ازدهار الاقتصاد من عدمه فهنالك دول نجحت في ظل تطبيقها لسياسات الدعم الحكومي وأخرى نجحت في ظل تطبيقها لسياسات ليبرالية كما أفرز التوسع في سياسات الدعم الحكومي في عدد من الدول العربية من بينها الجزائر جملة من التداعيات على اقتصادياتها من أبرزها الأعباء المالية على موازنتها العامة .

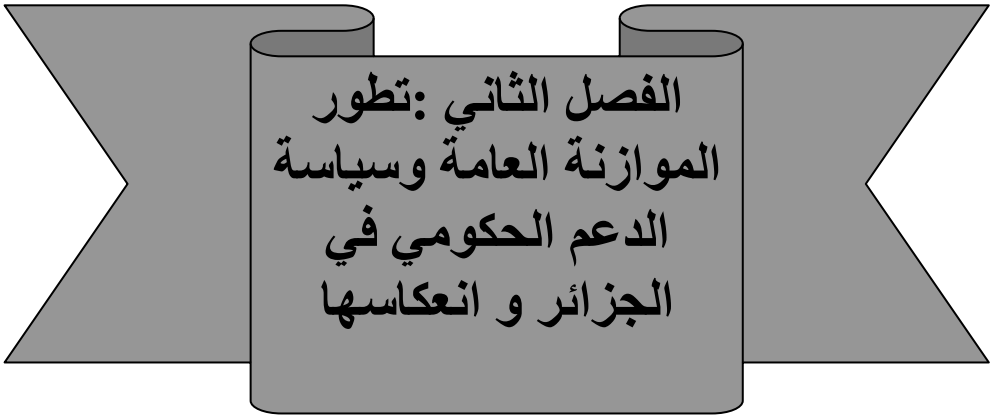
الفصل الثاني :تطور
الموازنة العامة وسياسة
الدعم الحكومي في
الجزائر و انعكاسها

تمهيد

تعد الموازنة العامة للدولة الأداة الرئيسية في تحقيق إنجازات الأداء العام و الوسيلة التي تستخدمها السلطة التشريعية للاستدلال على كفاءة أجهزتها سواء التشريعية أو التنفيذية و الرقابة من خلال النضر إلى مدخلات و مخرجات هذه الموازنة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وقد اكتسبت أهميتها من حاجة الحكومات المختلة بأنظمتها السياسية على عكس فلسفتها بإدارة الحكم و تطوير المجتمع في كافة المجالات .

المبحث الأول : تطور الموازنة العامة في الجزائر

المطلب الأول: نشأة ومفهوم الموازنة العامة [13]

1- نشأة الموازنة العامة

مرت الموازنة العامة في خطواتها بعدة مراحل نلخصها فيما يلي :

في العصور القديمة لم تكن مالية الدولة منفصلة عن مالية الملك أو الحكم فقد كانت تختلط ماليتها معا بحيث ينفق الملك أو الحكم على الدولة , كما ينفق على أسرته أي لا فرق بين النفقات الخاصة و النفقات العامة , و كذلك بالنسبة للإيرادات التي كانت تجمع من أفراد الشعب على اختلاف مستوياتهم و طبيعة أعمالهم , وكان للملك مطلق الحرية في فرض الضرائب و الرسوم و جمع الأموال و إنفاقها كما يشاء , وذلك لعدم وجود ضوابط تشريعية التي تحدد سلطات الملك في هذا المجال .كما تعتبر فكرة إعداد موازنة النفقات و إرادات الدولة فكرة حديثة إذ يرجع تاريخها إلى سنة 1628 م إنجلترا عندما أصبحت ضرورة اعتماد الإيرادات و المصروفات من السلطة التشريعية (ممثلي الشعب) , كما أقرت الجمعية الوطنية الفرنسية عدم قانونية كل ضريبة لا تفرضها السلطة التشريعية .

[13] محمد حسين الوادي و زكريا احمد عزام **, مبادئ المالية العامة** , دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة , عمان ,الأردن , 2007,ص ص 103 -104.

وقد تطورت فكرة الموازنة العامة من خلال تقرير مبدأ وجوب الإذن بجباية الضريبة من السلطة التشريعية و بعد ذلك طالب النواب بضرورة الرقابة على كيفية إنفاق حصيلة الضرائب و مناقشة الفكرة تدريجيا بحيث أصبح من حق أصبح من حق نواب الشعب مناقشة كافة الإيرادات و النفقات الخاصة بالدولة ومن ثمة الرقابة على المال العام .

وقد عرفت الموازنة العامة للدولة بالقوانين المالية لدول العالم الثالث كما يلي نذكر منها

تعريف القانون الجزائري[14]

عرفها القانون الجزائري : تتشكل الميزانية العامة من الإيرادات و النفقات المحددة سنويا كموجب قانون و الموزعة وفقا للأحكام التشريعية ,المعمول بها .

أما المفهوم العام للميزانية فتعرف على أنها عبارة عن عملية توقع و ايجازة لنفقات وإيرادات الدولة

المطلب الثاني :تقسيم (تبويب) النفقات العامة في الجزائر

تمثل النفقات العامة الصورة التي تعكس نشاط الدولة لتحقيق أهدفها و توجيه اقتصادها و ضمان الاستقرار الاقتصادي,إذا فإن ميزانية الدولة الجزائرية تتشكل من إرادات و نفقات محدودة سنويا بموجب قانون المالية .

قبل التطرق إلى تقسيم النفقات العامة في الجزائر سنقوم بتقديم تعريف مختصر عن النفقة العامة

أ ـ تعريف النفقة العامة [15]

يمكن تعريفها بأنها مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة وفقا لهذا التعريف يمكن

[14] القانون 17-84 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية , الجريدة الرسمية العدد 28 المادة 6 ,المعدل و المتمم.
[15] محمد عباس محرزي , **اقتصاديات المالية العامة** ,ديوان المطبوعات الجامعية , بن عكنون , الجزائر ,2003 ,ص 20.

اعتبار النفقة العامة أنها ذات أركان ثلاث :

- ❖ يقوم بإنفاقه شخص عام
- ❖ الغرض منه تحقيق نفع عام

ب ـ مصدر النفقة العامة : لا يمكننا أن نعتبر المبالغ النقدية التي تنفق لأداء خدمة معينة من باب النفقة العامة إلى إذا صدرت من شخص عام (الدولة و أقسامها السياسية و جماعتها المحلية).

وعلى هذا الأساس فإنا النفقات التي ينفقها الأشخاص الخواص طبيعية أو معنوية لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تستهدف تحقيق منفعة عامة [16]

تقسم النفقات العامة في الجزائر إلى :

الفرع الأول:التبويب التنظيمي الإداري

تبّوب النفقات العامة في الجزائر وفق معيارين :

ـ التبويب حسب الوزارات : أي حسب الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير .

ـالتبويب حسب طبيعة الإعتمادات :أي توزع حسب الحالات على الفصول أو القطاعات , ويتم توزيع الإعتمادات على الوزارات المختلفة بالنسبة للنفقات الجارية , بينما يتم توزيع النفقات الاستثمارية على القطاعات الاقتصادية و ليس الوحدات الإدارية , في ميزانية التجهيز .

الفرع الثاني : التبويب الوظيفي للنفقات العامة

لا يعتبر التبويب مجهولا في الجزائر , حيث أنه و رغم أن قانون المالية لا يقدم صورة عنه , غير أنه ومن الإدارات المكلفة بالتخطيط و المالية ,ثمة محاولات لتجميع النفقات العامة حسب الوظائف الكبرى حسب الوظائف الكبرى للدولة و المتمثلة في :

1ـ الوظيفة الاجتماعية :يمكن القول أن مداها يتسع ليشمل تغطية كل الحاجات العامة المؤدية إل

[16] محمد عباس محرزي ,نفس المرجع , ص ص 68 - 74

التنمية الاجتماعية للأفراد لتشمل بذلك النفقات المتعلق بتربية و التكوين , الصحة , الرعاية الاجتماعية , السكن و التنمية الإجتماعة و الثقافية و كل أصناف التضامن الاجتماعي من مساعدة المحتاجين , إعانة العائلات محدودة الدخل و الأسر كثيرة العدد , و المساهمة المباشرة و غير المباشرة في محاربة الفقر و البطالة

2ـ الوظيفة الاقتصادية :تتميز نفقات هذه الوظيفة لكونها تغطي مجالات البنى الأساسية بصف أولية من طرق وسدود ,كهرباء,ري ,طاقة ,التكنولوجية الجديدة و دعم المؤسسات المصدرة و مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورسملة البنوك...الخ

الوظيفة الإدارية :وهي تعبر عن كل النفقات اللازمة للسير العادي للمرافق العامة مثل المرافق الإدارية المختلفة ,العدالة ,الأمن ,التمثيل الدبلوماسي والعلاقات الخارجية .

الفرع الثالث :التقسيم الاقتصادي للنفقات

يعتبر هذا النوع ذو أهمية بالغة نظرا لتأثير النفقات على الاقتصاد الوطني ككل , وحسب هذا النوع تقسم النفقات إلى :

1ـالنفقات الجارية (dépenses courants):أو نفقات التسيير هي تلك النفقات التي تخصص لنشاط العادي و الطبيعي للدولة والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة و التطبيق اللائق للمهمات الجارية و بصفة عامة هي تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية المتكونة من مصاريف صيانة البنايات الحكومية و معدات المكاتب ...الخ

2ـنفقات المستخدمين (dépenses personnel):تخص كل من الأجور لواحقها من الشركات في الضمان الاجتماعي إلى جانب المنح العائلية

نفقات التحويلات (dépenses des transferts):تضم كل الإعانات الحكومية لبعض

المشروعات الإنتاجية ولذوي الدخل المحدود , كمساهمات الحكومة في التأمينات الاجتماعية و الصحية لمساعدة الطبقة الوسطى من موظفين وعمال و مهنيين وكبار السن والمرضى .

الدين العام (la dette publique):يتضمن النفقات المخصصة للتكفل بأعباء الدين العام بما فيه الدين الداخلي (اقتراض الدولة) و دين خارجي .

نفقات استثمارية(dépenses d'investissement):تتكون هذه من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية ,الاجتماعية والإدارية,و التي تعتبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية ,وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة (القطاع الصناعي , ألفلاحي ...الخ).

الفرع الرابع :التبويب المالي

من الناحية المالية تقسم النفقات إلى ثلاثة أنواع هي :

1- الإعتمادات الحصرية(crédits limitatifs): وهي تلك الاعتمادات التي ترسم في حدها الأفقي بحيث لا يمكن تجاوزها ,و في التطبيق العملي عند تنفيذ الميزانية لايمكن تجاوز هذا العائق إلا باستخدام أسلوب طلب الإعتمادات المسبقة (crédits d'avance)إما لتصحيح التقديرات الأولية أو لمواجهة الأعباء المالية المترتبة عن وقائع غير منتظرة .

2-الإعتمادات التقديرية (crédits évaluatifs): وهي الاعتمادات التي ترسم في قانون المالية ولكن نظرا لطبيعتها التقديرية لا يمكن الحساب المسبق والدقيق لمبالغها لأنها متوجهة لتغطية أعباء من مثل : خدمات الدين العام و التعويضات المدنية المختلفة (réparations civiles)والتي هي نفقات تقديرية بطبيعتها.

الاعتماد الاحتياطية أو المؤقتة(crédits provisionnels): وهي اعتمادات مخصصة بحيث

أن مبالغها المسجلة في الميزانية العامة لا تكون إلا على سبيل الاسترشاد فقط ,ومن أمثلة ذلك

الاعتمادات المرصدة من اجل تغطية مصاريف مشاركة الدولة في التظاهرات الدولية [17]

[17] بن نوار بو مدين ,**النفقات العامة على التعليم دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980–2008** ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية , تخصص التحليل الاقتصادي ,كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ,جامعة أبو بكر بالقايد ,تلمسان ,2010–2011,ص ص 41– 46 .

شكل يوضح تقسيمات النفقات العامة في الجزائر

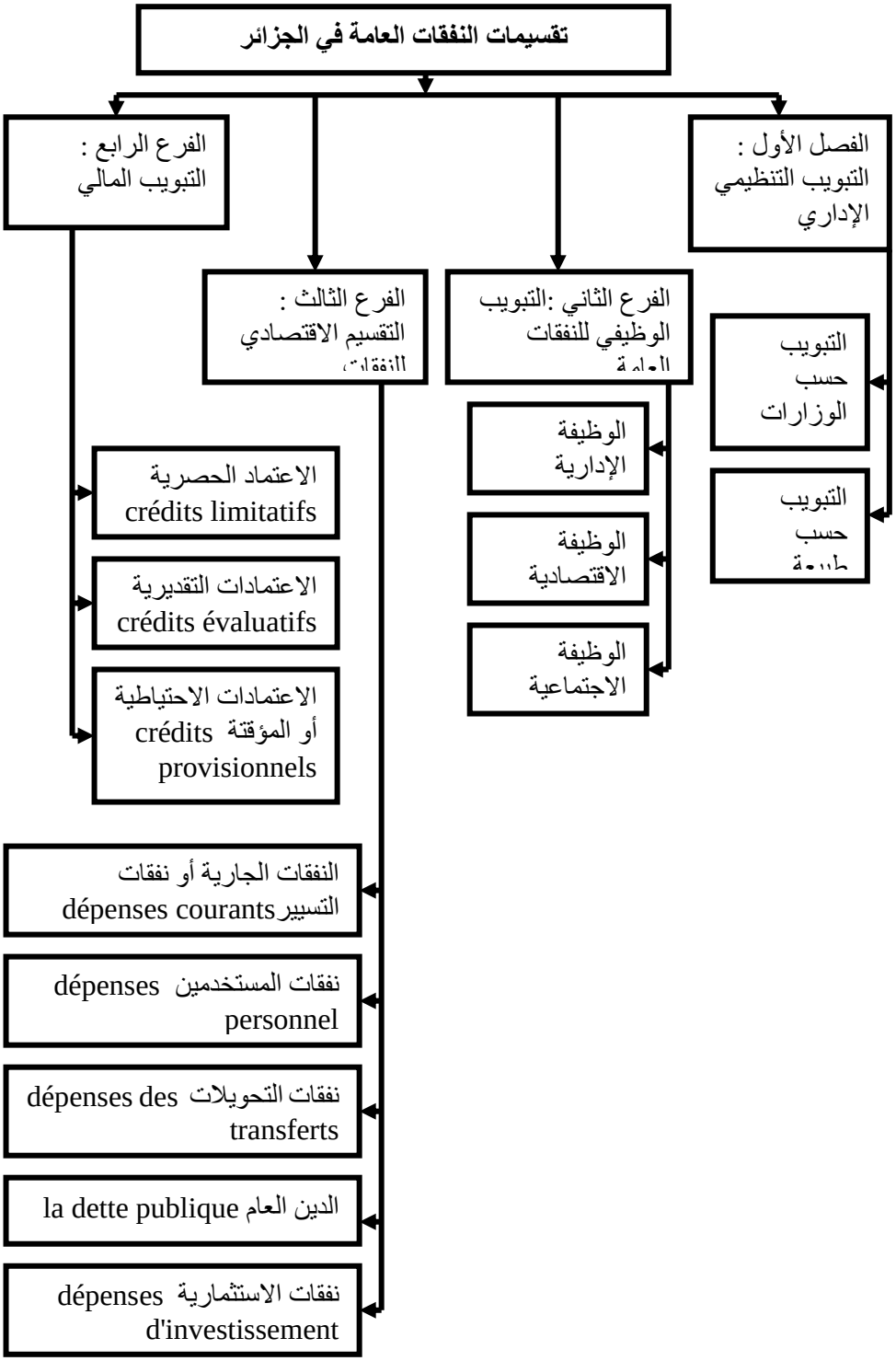

الشكل - 03 -

المصدر:من إعداد الطالبتين

المطلب الثالث :الإيرادات

تعتبر الإيرادات العامة المصادر التي تستمد منها الدولة الأموال اللازمة لسد نفقاتها فلقد حدد المشرع الجزائري قائمة هذه الإيرادات في المادة 11 من قانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية وهي مارد كلها ذات طبيعة نهائية.

الفرع الأول :تعريف الإيرادات العامة

تعريف الإيرادات العامة :ويقصد بها الإيرادات التي تحصل عليها الدولة مقابل الخدمات التي تقدمها للأفراد و يحصلون على نفع منها , سواء كان نفعا عاما أو خاصا وهي بذلك تشمل دخل أملاك الدولة العامة و الخاصة و حصيلة الرسوم .

الفرع الثاني :تقسيمات (تبويب) الإيرادات العامة في الجزائر

تبوب الإيرادات العمة في الجزائر إلى :

1ـإرادات الجباية العادية :هي عبارة عن مجموع الاقتطاعات الجباية التي تحصلها الدولة وتشمل على :

1ـ1 الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة :هي متكونة من كافة الضرائب التي تدخل صناديق الخزينة العمومية , وأهمها ضريبة الدخل الإجمالي وضرائب أرباح المؤسسات .

1ـ2الرسوم على رقم الأعمال:تفرض على مجموع المواد الاستهلاكية , وهي تحتوي على الرسم على القيمة المضافة و الرسم الدخلي على الاستهلاك و الرسم على المنتوجات البترولية .

1ـ3 الضرائب غير المباشرة :إذا كانت الضرائب على رقم الأعمال تعتبر ضرائب عامة على الاستهلاك تفرض على مجموع المواد الاستهلاكية, فالضرائب غير المباشرة بمفهومها الضيق تعد ضرائب نوعية على الاستهلاك لاتنصب على بعض المواد الاستهلاكية كالذهب و الكحول

1-4 حقوق التسجيل و الطابع: هي تعرض على التداول القانوني بالأموال كنقل حقوق الملكية و حق الانتفاع , كما تفرض على التصرفات القانونية أما حقوق الطابع فهي الضرائب المفروضة على الأوراق الرسمية (المدنية أو القضائية)و التي تتخذ شكل طابع جبائي .

1-5 الحقوق الجمركية : تخضع لها مجموع السلع عند اجتيازها الحدود الوطنية بمناسبة استيرادها أو تصديرها.

2-الإيرادات العادية غير الجباية:

تحتوي الموارد العادية غير الجبائية على الخصوص على حاصل أملاك الدولة و الحوا صل المختلفة للميزانية و الإيرادات الأخرى و التي تشمل على كافة الموارد التي لا يكون مصدرها الجباية أو أملاك الدولة مثل الغرامات , التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة , الموارد النظامية , المساهمات و الهبات و الهدايا .

3- **الجباية البترولية :**

هذا النوع من الإيرادات العامة يندرج ضمن الإيرادات الجبائية لأنه عبارة عن اقتطاعات إجبارية تقوم بها الإدارة المالية , لكن الخصوصيات التي تميزه عن بقية الإيرادات الجبائية هي التي جعلت المشرع الجزائري يفضل معالجتها في جزء منفصل خاص به فقط وهي تخضع لقانون خاص بها .

الفرع الثالث : إجراءات تحقيق أو تحصيل الإيرادات :

يلزم للقيام بالنفقات العامة تدبير المواد المالية اللازمة لتغطيتها و تحصل الدولة على هذه الإيرادات أساسا من الدخل القومي في حدود ما تسمح به المالية القومية أو من الخارج عند عدم كفاية هذه الطاقة لمواجهة متطلبات الإنفاق العام , و لقد تعددت أنواع الإيرادات العامة إلا أن الجانب الأعظم منها يستمد من ثلاثة مصادر أساسية على التوالي :

إيرادات الدولة من أملاكها و مشروعاتها الاقتصادية إلى ما تحصل عليه من رسوم نظير تقديم الخدمات العامة ثم بعد ذلك الإيرادات السياسية و في مقدمتها الضرائب أما المصدر الثالث فهو الائتمان و يمثل القروض المحلية و الخارجية .

تتشابه إجراءات تحقيق الإيرادات مع إجراءات تنفيذ النفقات إلى حد كبير , غير أن لكل منها مميزاته , يتم تحقيق الإيرادات عن طريق الإثبات و التصفية و التحصيل .

الفرع الرابع : الآثار الاقتصادية للإيرادات :

تطور دور الدولة في العالم المعاصر فأصبح يشمل إلى جانب و وظائفها التقليدية كافة النشاطات الاقتصادية الأمر الذي يستلزم توفير الموارد الاقتصادية اللازمة لذلك , و لمل كانت الضريبة تمثل المصدر الرئيسي العامة للدولة و أفضل أداة تستخدمها , الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي و التأثير على الحياة الاجتماعية .[18]

المطلب الرابع : عجز و فائض الموازنة العامة

لا تختلف موازنة الدولة عن موازنة أي فرد ,فإذا كان الفرد يحصل دخل من عمله وخدمات عوامل الإنتاج التي يمتلكها ,و يقوم بشراء السلع و الخدمات كذلك تحصل الحكومة على إرادات شتى أهمها إيرادات الضرائب المختلفة وتنفق من هذا الدخل على أوجه إنفاقها المختلفة فإذا تعادل الإنفاق الجاري للموازنة مع إيراداتها خلال فترة معينة (سنة) فيقال أن الموازنة في حالة توازن, أما إذا ازداد الإنفاق على مجموعة الإيرادات يقال أن هناك عجزا في الموازنة العامة , و العكس في حالة زيادة الإيرادات عن الإنفاق , و يقال أن الموازنة قد حققت فائض في الموازنة العامة .

العجز في الموازنة العامة يمثل صافي متطلبات الدولة من القروض , أي أن العجز يتم تحويله عن

[18] نور محمد لمين ,**دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات**,دراسة حالة ولاية تيارت ,مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه ,تخصص تسيير المالية العامة , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية ,جامعة أبي بكر بالقايد ,تلمسان 2011–2012 ,ص ص69 – 77.

طريق الاقتراض , أما الفائض فيمثل المدخرات الدولة أو ما يخصص لسداد الديون .

و يعتبر العجز في الموازنة العامة أحد السمات الأساسية في اقتصاديات معظم دول العالم .ويتوقف أثر عجز الموازنة على أساليب تمويلية , وتستخدم الدول أسلوبين أساسين في تميل العجز هما :

1- الاقتراض الحلي من الأفراد أو المشروعات

2- الاقتراض من البك المركزي

فهي تقترض من الأفراد و المشروعات من خلال بيعها لسنداتها , بينما نقترض من البنك المركزي من خلال تقديمها لأذونات الخزينة ويسمح فائض الموازنة العامة بتسديد الدولة أجزاء من قروضها التي جاءت من فترة سدادها , وإلا اضطرت إلى السداد من خلال إصدار المزيد السندات و أذونات الخزينة , و قيام الدولة بتمويل العجز من خلال الاقتراض من الأفراد و المشروعات إعادة توزيع الدخل النقدي (كمية النقود) في المجتمع ,بينها وبين القطاع الخاص (أفراد و مشروعات). بينما يؤدي تمويل العجز بالاقتراض من البنك المركزي إلى زيادة الدخل النقدي (كمية النقود) , ويؤدي اختلاف الدخل النقدي (كمية النقود)إلى أثار متفاوتة على الاقتصادي .[19]

[19] عبد الغفور إبراهيم أحمد , مرجع سابق ,ص ص 258- 259

المبحث الثاني : تطور سياسة الدعم (الإعانات)الحكومي في الجزائر

المطب الأول :تطور حجم الإعانات الحكومية

أولا :تحليل تطور نفقات التسيير

بالنسبة لنفقات التسيير سنقسمها إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى 2005-2009:سجلت نفقات التسيير في هذه المرحلة انخفاضا قيمته 4.93 ملياردج مقارنة بسنة 2004, بعدها استمرت نفقات التسيير في التزايد , حيث انتقلت من 1437.87 مليار دينار سنة 2006 إلى 2300.02 سنة 2009, و يرجع سبب هذا الارتفاع إلى :

ـ ارتفاع نفقات المستخدمين (رواتب , أجور و منح) بنسبة 30%سنة 2008 .

ـ الارتفاع في التحويلات الجارية و التي ساهمت فيها بنسبة 75.7% .[20]

المرحلة الثانية 2010-2014 : واصلت نفقات التسيير ارتفاعها إلى غاية سنة 2012 حيث وصلت إلى 4782.63 مليار دج لا كنها انخفضت خلال السنتين المواليتين مقارنة بسنة 2012 باعتبارها السنة التي سجلا فيها نفقات التسيير أعلى قيمة , ففي سنة 2013 و2014 بلغت 4131.54 مليار دج و4494.33 مليار دج على التوالي ويعود السبب في ذلك إلى :

- ارتفاع نفقات المستخدمين (32.7%) و التحويلات الجارية (11.4%).
- ارتفاع معاشات المجاهدين بنسبة 17.2% سنة 2010[21]
- ارتفاع التحويلات الجارية بنسبة 50.2% بدرجة أولى و بدرجة أقل نفقات المستخدمين في سنة 2011 و هذا مقارنة بسنة 2010[22]
- ارتفاع نفقات قطاع السكن التي انتقلت من 271.4 مليار دج سنة 2011 إلى 611.1
-

[20] بنك الجزائر ,**التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر** ,التقرير السنوي 2008 ,سبتمبر 2009 ص ص 109 – 110 .
[21] بنك الجزائر ,**التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر** ,التقرير السنوي2010 جويلية 2011 ص82 .
[22] بنك الجزائر ,**التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر** ,التقرير السنوي2011, أكتوبر 2012, ص 94 .

مليار دج سنة 2012 أي بزيادة قدرها 125.2% . [23]

- ❖ أما انخفاض النفقات الجارية خلال السنتين 2013و2014 فيعود إلى الانخفاض في التحويلات الجارية بدرجة أولى ثم إلى الانخفاض في نفقات المستخدمين بدرجة أقل [24]

المرحلة الثالثة 2015–2018 : خلال هذه المرحلة نلاحظ أن هناك تذبذب في نفقات التسيير إذ ارتفعت في سنة 2015 حيث بلغت 4617 مليار دج لتنخفض بعدها سنة 2016 مسجلة ما قيمته 4585.56 مليار دج ثم عاودت الارتفاع مجدد سنة 2017 لتصل إلى 4677.18 مليار دج, أما في سنة 2018 فقد انخفضت نفقات التسيير مجدد حيث بلغت4584.46 مليار دج و يعود السبب في ذلك إلى :

- ❖ ارتفاع نفقات البنية الاقتصادية و الإدارية و قطاع السكن وهذا في سنة 2015 .[25]

و الشكل التالي يوضح ذلك

أعمدة بيانية توضح تطور نفقات التسيير للفترة 2005–2018

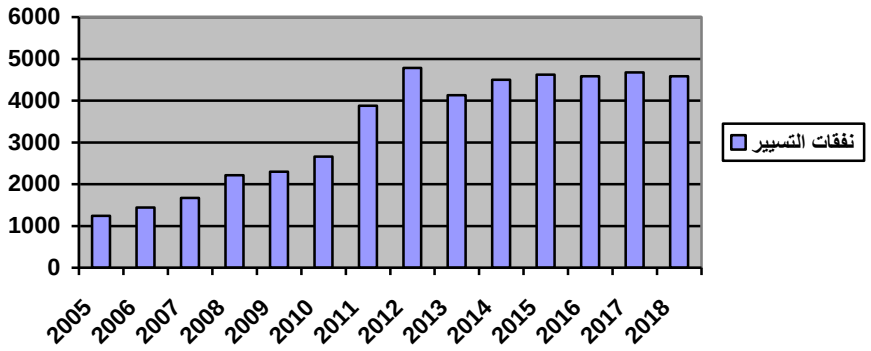

الشكل رقم (04)

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول تطور نفقات الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة2005–201

[23] بنك الجزائر ,**التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر** ,التقرير السنوي2012, نوفمبر 2013 , ص 102 .
[24] بنك الجزائر ,**التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر** ,التقرير السنوي2013 , نوفمبر 2014 , ص 92 .
[25] بنك الجزائر ,**التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر** ,التقرير السنوي2015, نوفمبر 2016 , ص83 .

ثانيا : تحليل تطور نفقات التجهيز

لتحليل تطور نفقات التجهيز في الجزائر للفترة من 2005 –2018 قسمت إلى ثلاث مراحل أساسية وهي :

المرحلة الأولى(2005 –2009): وهي فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي المسطر من قبل الحكومة الجزائرية , فنلاحظ أن نفقات التجهيز قد ارتفعت في سنة 2005 باعتبارها أول سنة لتنفيذ البرنامج التكميلي حيث بلغت 806.91 مليار دج لتواصل ارتفاعها وصولا إلى 1946.31 مليار دج سنة 2009 وهذا راجع إلى تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر كأسعار النفط الجزائري في الأسواق الدولية حيث إنتقل سعره من 54.64 دولار سنة 2005 إلى 99.9 دولار سنة 2008و أيضا احتياطي الصرف خلال سنة 2004 وهو ماسا عد الجزائر في مواصلة التوسع في نفقاتها .

المرحلة الثانية 2010–2014 : وهي فترة تنفيذ البرنامج الخماسي في إطار مواصلة وتيرة البرامج و المشاريع المسطرة من قبل الدولة الجزائرية , حيث يعد أضخم برنامج تنموي في الجزائر منذ الاستقلال , من خلا جدول تطور النفقات الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 2005–2018 حيث حققت نفقات التجهيز قفزة نوعية بانتقالها من 1807.86مليار دج سنة 2010 إلى 2501.44مليار دج سنة 2014,وهذا راجع إلى السياسة التوسعية المنتهجة من قبل الدولة في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي .

المرحلة الثالثة (2015–2018): بعد أن شهدت نفقات التجهيز ارتفاعا معتبرا سنة 2015 حيث بلغت 3039.32 ملياردج أي ما يعادل نسبة 39.70 % و هي السنة الأولى لتطبيق البرنامج الخماسي الثاني 2015–2019 لا كنا انخفضت لسنة الثانية على التوالي لتبلغ 2605.45 مليار دج

سنة 2017 بعد أن كانت 2711.93مليار دج سنة 2016 ثم ارتفعت مرة أخرى لتصل إلى 4043.32 مليار دج سنة 2018 حيث مس هذا الانخفاض كل القطاعات ما عدا قطاع السكن وبند نفقات أخرى .[26]

والشكل التالي يوضح ذلك :

أعمدة بيانية توضح تطور نفقات التجهيز للفترة 2005-2018

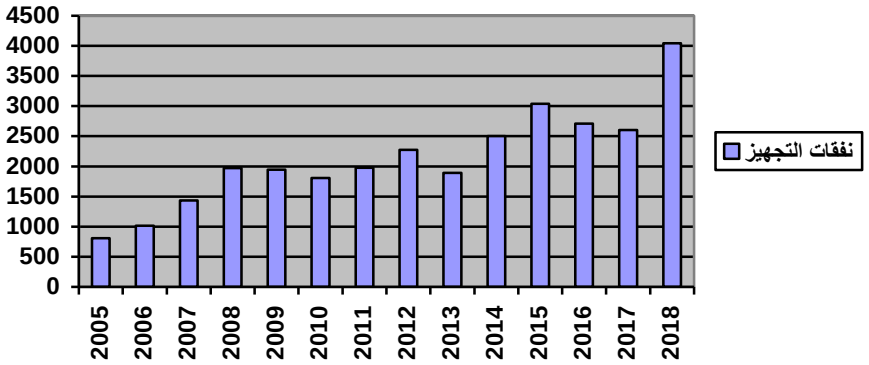

الشكل (05)

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول تطور نفقات الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة2005-2018

[26] بنك الجزائر ,**التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر** ,التقرير السنوي2017, جويلية 2018, ص 64 .

الشكل رقم (6) : أعمدة بيانية تمثل تطور نفقات التسيير والتجهيز للفترة 2005-2018

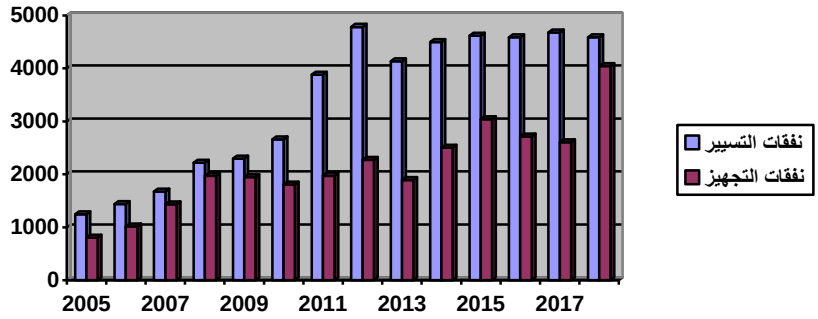

الشكل (06)

جدول رقم _(01) : يمثل تطور الموازنة العامة في الجزائر 2005-2018

السنوات	مجموع النفقات العامة	مجموع الإيرادات العامة	رصيد الميزانية
2005	2952.037	1713.992	-338.05
2006	2453.014	1841.925	-611.09
2007	3108.569	1949.050	-1159.52
2008	4191.051	2902.448	-1288.6
2009	4246.334	3275.362	-970.97
2010	4466.940	3074.644	-1392.3
2011	5853.569	3489.810	-2363.76
2012	7058.173	3804.030	-3281.14
2013	6024.131	3895.315	-2128.81
2014	6995.769	3927.748	-3068.02
2015	7656.33	4552.54	-3103.79
2016	7297.49	5011.58	-2285.91
2017	7282.63	6048.9	-1234.74
2018	8627.78	6714.27	-1913.51

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المصادر التالية

الديوان الوطني للإحصائيات

الجريدة الرسمية,العدد 76 , ص66 -67

منحنى بياني يمثل تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر 2005-2018

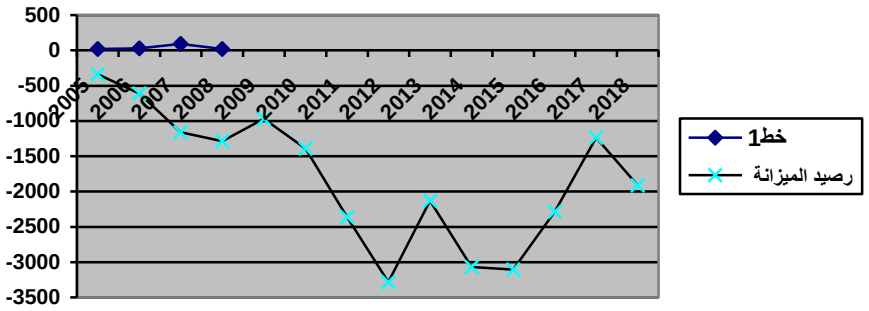

الشكل (07)

من خلال قراءتنا للمنحنى المرسوم أعلاه اتضح لنا أن الحكومة الجزائرية تسعى من خلال موازنة 2018إلى التحكم أكثر في العجز في وقت بلغ العجز في السنوات السابقة أعلى مراتبه وذلك بسبب الإنعاش الاقتصادي الذي أطلقته السلطات العمومية في الجزائر في تلك السنوات مما أدى إلى العجز في موازنتها العامة

المطلب الثاني : أنواع القطاعات المستفيدة من الإعانات

1- نفقات التجهيز (الاستثمار)[27]:المادة 35من القانون 84-17 والمتعلق بقوانين المالية حددت بشكل واضح هذا النوع نمن الإنفاق حيث قسمت الاعتمادات المفتوحة لتغطية نفقات التجهيز الواقعة على عاتق الدولة إلى إلى ثلاث أباب هي كالتالي :

الباب الأول :الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة

الباب الثاني :إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة

الباب الثالث : النفقات الأخرى بالرأس مال

[27] عبد المالك بالوافي و بوحفص حاكمي , **تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها على الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)**,جامعة وهران 2 , 2017 , ص 95

2ـ نفقات التسيير[28] **:** حسب المادة 24 من القانون 84 ـ17 و المتعلق بقوانين المالية فانه يتم تقسيم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب وهي :

ـ **الباب الأول:**أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات

ـ **الباب الثاني:** مخصصات السلطات العمومية

ـ **الباب الثالث :** النفقات الخاصة بوسائل المصالح

ـ **الباب الرابع:** التدخلات العمومية

كما يمكننا توضيح هيكلة نفقات التجهيز بتفصيل أكثر من خلال الجدول التالي لسنة 2018

[28] القانون رقم 84ـ17 المادة 24,**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** المؤرخ في 8 شوال عام 1404هجري الموافق ل7 جويلية سنة 1984 المتعلق بقوانين المالية , ص 1042 .

جدول رقم(02):يمثل توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2018حسب القطاعات

القطاعات	رخص البرنامج	اعتماد الدفع
ـ الصناعة	5315893	7399089
ـ الفلاحة و الري	116522398	157775000
ـ دعم الخدمات المنتجة	7355857	80309269
ـ النشاطات القاعدية الاقتصادية و الإدارية	596587648	636529424
التربية والتكوين	101779882	118725739
ـ المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	77101918	89381082
ـ دعم الحصول على سكن	69483340	384892820
ـ مواضيع مختلفة	800000000	600000000
ـ المخططات البلدية لتنمية	100000000	100000000
المجموع الفرعي للاستثمار	**1940506936**	**2175012423**
ـ دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	–	638303602
ـ احتياطي لنفقات غير متوقعة	330000000	330000000
ـ تسوية الديون المستحقة على الدولة	–	400000000
ـ المساهمات الاستثنائية للميزانية لفائدة الصندوق التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	–	500000000
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	**330000000**	**1868303602**
مجموع ميزانية التجهيز	**2270506936**	**4043316025**

المصدر :الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد76 الصادرة بتاريخ 9 ربيع الثاني عام 1439هجري الموافق ل28 ديسمبر 2017 م

ـ أما بالنسبة لنفقات الجارية (التسيير) خلال الفترة 2005ـ2008 : بقيت دائما ذات الدور الرئيسي في زيادة الإنفاق العام ولا كن نفقات التسيير عند مستو أقل من المستوى السائد في النمط السابقّ انخفضت نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات العامة من 60.68 %سنة 2005 إلى 53.34 % سنة 2007 أما إذا نظرنا إلى نفقات التسيير كقيمة مطلقة نجد هناك تزايد مستمر حيث ارتفعت من1245.1 مليار دج سنة 2005 إلى 1673.9 مليار دج سنة 2007 وفي سنة 2008 عرضت النفقات الجارية ارتفاعا كبيرا مسجلة بذلك نسبة 53.34% من إجمالي النفقات العامة , حيث بلغت 2227.3مليار دج و هذا راجع إلى الزيادة في الأجور , وذلك تطبيقا لنظام الأجور الجديدة المطبق ابتداءا من 01 جانفي 2008 و بذلك قدرت نفقات الموظفين 695.1 مليار دج , بنسبة 16.57 % من النفقات الإجمالية ,إلى جانب ذلك زيادة في نفقات التحويلات الجارية و التي سجلت 128.14% ما بين 2005 ـ2008 , وفيما يخص نفقات خدمة الدين العام عرفت مواصلة في الانخفاض إلى 612 مليار دج سنة 2008, كل هذه الزيادات السابقة في النفقات يرجع السبب من ورائها إلى انتهاج الجزائر للبرنامج التكميلي الاقتصادي 2005ـ2009,و الذي خصص من له مبالغ هائلة للقيام بالمشاريع الاستثمارية الهادفة إلى التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.[29]

المطلب الثلث : هيكل التحويلات الاجتماعية

بلغت التحويلات الاجتماعية من 1908.5مليار دج من 2005 إلى 2009 و الذي جاء في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو وذلك لتحسين ظروف معيشة المواطنين , التكفل بالأسر المعوزة و مساعدة الأشخاص في الظروف الصعبة .

كما خصصت الحكومة الجزائرية في إطار سياساتها المتعلقة بالإنفاق من أجل تحسين الوضع الاجتماعي في برنامج توطيد النمو الاقتصادي وذلك في سنة 2010ـ2014 غلافا ماليا مقدرا

[29] بن نوار بو مدين ,مرجع سبق ذكره, ص ص39 ـ40

بـ286مليار دولار لتعزيز جهود التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائريين[30], و بلغت قيمة التحويلات الاجتماعية حوالي 1603.2 مليار دج وذلك سنة 2014[31], بما يمثل 8.8% من الناتج المحلي الإجمالي تمثل الإعنات السلعية (الحبوب , الحليب وزيت الطعام)12.8% من إجمالي التحويلات , وخصت الدعم لمنتجات الصحة و التعليم و الطاقة (الكهرباء و الغاز و المياه) وارتفعت في عام 2014 إلى 19.6 % و 6.2% و 3.3% على التوالي , وبتالي فان تراكم التحويلات الاجتماعية المدرجة في الميزانية لعام 2014 (991.3 مليار دج) و الإعانات الضمنية (560.8مليار دج) بلغت بشكل عام 552.1 مليار دج, تمثل 26.5% من الناتج المحلي الجمالي في 2014.

ـ يظهر هيكل التحويل الاجتماعي لعام 2015 أهمية دعم الأسر , السكن و الصحة التي تشكل 65.3 % من إجمالي التحويلات , يهدف خذا الدعم بشكل أساسي إلى دعم أسعار المنتجات الأساسية (الحبوب الحليب و السكر و زيت الطعام) بمبلغ قدره 225.5 مليار دج يمثل ما يقارب 50% من دعم العائلات و13.2 % من جميع التحويلات , و بلغ دعم السكن 341.4 مليار دج بزيادة قدرها 33.8 % وهو يمثل 19.95% من جميع التحويلات كما ارتفع دعم الصحة إلى 323.2 مليار دج بزيادة 0.9% وهو ما يمثل 18.9% من إجمالي التحويلات .

ـ في عام 2016 بلغت قيمة الدعم المقدمة للأسر 443.6مليار دج , بانخفاض قدره 2.2% عن قانون التمويل التكميلي لعام 2015 وهو ما يمثل 24.1 % من إجمالي التحويلات . يهدف هذا الدعم بشكل رئيسي إلى دعم أسعار الأساسية (الحبوب الحليب والسكر و زيت الطعام) بمبلغ يناهز 190 مليار دج وهو ما يمثل حوالي 46% من الدعم للأسر و11.6% من جميع

[30] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , **بيان مجلس الوزراء** , 24 ماي 2010 , ص7 .
[31] وزارة المالية , **مذكرة عرض مشروع قانون المالية لعام 2014**, ص 16 .

التحويلات .

فيما يتعلق به كل التحويل الاجتماعي لعام 2018 ,تمت الإشارة إلى أهمية دعم الإسكان الأسرة و الصحة والذي يمثل 64.9% من جميع التحويلات وعليه فان دعم السكان بلغ 396.1 مليار دج وبلغ الدعم المقدم للأسر 414.4مليار دج بزيادة 2.1 عن الاعتمادات المنقحة لعام 2017 وهو ما يمثل 23.5%من إجمالي التحويلات .

يهدف هذا الدعم بشكل أساسي إلى دعم أسعار السلع الأساسية (الحبوب ,اللبن و السكر و زيت الطعام) بمبلغ قدره183.2مليار دج وهو ما يمثل 44.2% من الدعم للأسر و 10.4% من جميع التحويلات الاجتماعية .

ـ بلغ الدعم المقدم لصحة في عام 2018 إلى 331.7مليار دج و استقر على هذا الحال مقارنة بالاعتمادات المنقحة لعام 2017, وهو ما يمثل 18.8% من إجمالي التحويلات الاجتماعية . [32]

المطلب الرابع : تقييم الإعانات الحكومية

أولا : إيجابيات سياسة الإعانات الحكومية

- ❖ تقليل التفاوت في توزيع الدخول
- ❖ مساعدة الإفراد و الأسر الفقيرة من خلال دعم السلع و الخدمات مثل الخبز و الحليب الزيت الحبوب الدواء التعليم النقل الصحة ...الخ .
- ❖ مساعدة الأسر الفقيرة محدودة الدخل على توفير كل متطلبات الحياة
- ❖ المساواة بين جميع الفئات في المجتمع (تحقيق العدالة الاجتماعية)
- ❖ دعم الصناعات الوطنية من خلال تحفيز الشركات على توفير السلع والخدمات للمستهلكين بأسعار مناسبة أو مدعمة

[32] طيبي حمزة , نوي نو ر الدين , مرجع سبق ذكره , ص 9 .

ثانيا : سلبيات سياسة الإعانات الحكومية

- ❖ تسرب قدر كبير من الإعانات الحكومية لغير مستحقيها
- ❖ الاستفادة من الدعم لكل من الفقير و الغني مما يزيد الفقير فقرا و الغني غنا
- ❖ انتشار الفساد
- ❖ انتشار الفقر
- ❖ عدم استثمار الأموال في مشاريع أخرى لها فوائد
- ❖ عجز في الموازنة العامة لان الإعانات تعطى بدون فوائد

خلاصة الفصل :

أدت سياسة الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر إلى عجز مستمر في الموازنة العامة ومن أحد أهم أسبابها كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بدرجة الأولى , يعتمد على إيراد قطاع وحيد و هو قطاع المحرو قات فان التقلبات في أسعار النفط العالمية التي شهدتها فترة الدراسة , وخاصة انهيار الأسعار في منتصف سنة 2014 كان لها تأثير كبير على موازنة الجزائر الأمر الذي جعل هذه الأخيرة تعاني من عجز كبير في الموازنة العامة وهو ما دفع الحكومة الجزائرية إلى تبني سياسة التمويل غير تقليدي ولتفادي وقوع آثار سلبية على المدى البعيد والمتوسط أهمها تدهور قيمة العملة النقدية , وارتفاع معدلات التضخم و البطالة ,ولتفادي هذه الآثار وجب مصاحبة هذه الآلية بمجموعة من الإجراءات كترشيد الإنفاق العام, والتنويع في الاقتصاد وغيرها التي تساعد على تطبيقه بفعالية وتقلل من عواقبه الوخيمة .

خاتمة العامة

خاتمة عامة :

لقد تناولنا في هذه الدراسة كل الجوانب النظرية و التطبيقية المتعلقة بالموازنة العامة و عجز و فائض الموازنة العامة للدولة , وأيضا سياسات الدعم الحكومي و انعكاسها على الموازنة العامة بصفة عامة ومن ثم قمنا بإسقاط الجوانب النظرية و تشخيصها على أرض الواقع من خلال إسقاط الدراسة على الجزائر خلال الفترة 2005–2018 فلقد قمنا بتطرق إلى مفهوم الموازنة العامة وسياسة الدعم الحكومي التي تعتبر سياسة نقدية غير تقليدية وضعتها الحكومة الجزائرية حيز التنفيذ في ظل تراجع الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة و التي من شأنها إعادة التوازن لخزينة الدولة , حيث ترى الحكومة الجزائرية أن اللجوء إلى سياسة الدعم الحكومي هو إجراء لابد من تطبيقه في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة و التي نتجت عن انخفاض أسعار البترول الذي تعتبر إيراداته المورد الأساسي لتمويل عجز الموازنة العامة , فالاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي بدرجة الأولى و بنا أن سياسة الدعم الحكومي يتطلب جهاز إنتاجي مرن وهو ما يفتقده الاقتصاد الجزائري فإن تطبيقه في الجزائر سينجر عنه آثار سلبية على المديين الموسط و البعيد,و لتجنب الوقوع في مثل هذه الآثار وجب على الحكومة الجزائرية القيام بالعديد من الإجراءات كالتمويل غير التقليدي وكذا ترشيد الإنفاق العام و التنويع في الاقتصاد ومن ثم الخروج من التبعية لقطاع المحروقات و غيره من الإيرادات التي من شأنها الزوال في يوم ما .

من أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي :

ـ الموازنة العمة هي وثيقة رسمية تشتمل على خطة سنوية مستقبلية شاملة و مرنة , تقدر لسنة المالية مجموع الإيرادات و النفقات الخاصة بالتجهيز و الاستثمار بهدف تحقيق المصلحة العامة .

ـ عجز الموازنة العامة هو عدم قدرة الدولة على تغطية نفقاتها في ظل محدودية إراداتها ,مما يدفعها للبحث عن مصادر تميل أخرى لتغطية ذلك العجز .

ـ سياسات الدعم الحكومي لا تتناسب مع خصوصية الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاد ريعي يعتمد بصفة كبيرة على إيرادات المحروقات في وضع الموازنة العمة

أهم التوصيات المراد طرحها ما يلي :

ـ تنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات كالتوجه نحو القطاع ألفلاحي , بهدف تحقيق الأمن الغذائي , نضرا لأن كل الظروف المساعدة النهوض بهذا القطاع المتوفرة في القطر الجزائري من مناخ متنوع وأرض خصبة .

ـ توظيف الأموال في استثمارات تدر عائدا .

ـ القيام بإصلاحات هيكلية للاقتصاد الوطني كفتح السوق و تحسين مناخ الأعمال و استقطابية وجهة الجزائر للاستثمارات الأجنبية و المحلية على حد سواء

ـ الدعوى إلى الاعتماد على التمويل الإسلامي و الاقتصاد الإسلامي بصفة عامة لعلاج العجز في الموازنة العامة وذلك بسن العديد من القوانين المنظمة لذلك .

آفاق الدراسة :

نظرا لان موع الدراسة شاسع تعذر علينا معالجة بعض النقاط , لذلك نطرحها كإشكالية مستقبلية :

ـ ما هو أثر اعتماد سياسات الدعم الحكومي على الناتج الخام الجزائري ؟

ـ ما مدى فعالية سياسات الدعم الحكومي في تسيير المديونية الداخلية و الخارجية للجزائر ؟

ـ ما مدى نجاعة الإصلاحات لسياسات الدعم الحكومي في استعادة التوازنات الاقتصادية و المالية الكلية ؟

قائمة المراجع :

أولا الكتب :

1. محمد شاكر عصفور ,**أصول الموازنة العامة ,**ط1, دار الميسرة لنشر و التوزيع و الطباعة , عمان , 2007.

2. عبد الغفور إبراهيم أحمد,**مبادئ الاقتصاد و المالية العامة** , دار زهران لنشر و التوزيع , الأردن , 2009.

3. .محمد حسين الوادي, زكريا أحمد عزام , **مبادئ المالية العامة** , دار الميسرة لنشر و التوزيع و الطباعة , عمان , الأردن ,2007.

4. محمد عباس محرزي اقتصاديات المالية العامة , **ديوان المطبوعات الجامعية** , بن عكنون الجزائر, 2003.

ثانيا المذكرات و الرسائل الأكاديمية :

1. مميش سلمى **, أثر الصدمات النفطية على الدعم الحكومي لقطاع السكن في الجزائر خلال 1986 –2017** , رسالة دكتورا , مخبر العولمة و السياسات الاقتصادية , 2018 .

2. حنصال أبو بكر , **إستراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية و تحقيق العدالة الاجتماعية** , رسالة دكتورا , جامعة طاهري محمد بشار, الجزائر , 2017

3.بن النوار بو مدين , **النفقات العامة على التعليم دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر1980–2008**, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية , تخصص

التحليل الاقتصادي , **كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير** , جامعة أبو بكر بالقايد, تلمسان , 2010,2011.

5. نور محمد لمين , **دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية و الريفية** , كبديل اقتصادي لقطاع المحروقات دراسة حالة ولاية تيارت , مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في إطار مذكرة دكتورا , تخصص تسيير المالية العامة , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و علوم تجارية , جامعة أبي بكر بالقايد , تلمسان , 2011 –2012 .

ثالثا المقالات و المجلات :

1.هيفاء نجيب مهدور ,**الدعم الحكمي في الفكر الاقتصادي** , مجلة الاقتصاد الخليجي , العدد 23 , 2012 -2013 .

2 . سارة أحمد الشمري , سارة محمد الدخيل , **أثر الإنفاق الحكومي على نمو المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1985–2017**,المجلة الاليكترونية الشاملة متعددة التخصصات , العدد 11 , ماي 2019 .

3. أمحمد بن البار وصلاح الدين شريط , **تحليل تطور بنية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفتة 2000 –2016** , مجلة الدراسات المالية و المحاسبية , العدد الثامن , 2017 .

4. طارق إسماعيل , **سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية** , صندوق النقد العربي , أبو ظبي , دولة الإمارات العربية المتحدة ,مجلة الدراسات الاقتصادية العدد44 ,2018 .

5. عبد الملك بالوافي , بو حفص حاكمي , **تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها على الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة0200–2016**, جامعة وهران 2 , 2017.

رابعا الملتقيات :

1. طيبي حمزة , نوي نوردين ,انعكاس **عجز الميزانية العامة على الدعم الحكومي (التحويلات الاجتماعية في الجزائر للفترة (2009–2018)**, ملتقى الجلفة حول السياسات المالية و النقدية , كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير , جامعة محمد بوضياف , المسيلة, نوفمبر 2019 .

خامسا وثائق الرسمية :

1. القانون 84–17المؤرخ في 7 جويلية 1984 **, المتعلق بقوانين المالية** , الجريدة الرسمية العدد28, المادة 06 المعدل و المتمم .

2. القانون رقم 84–17 , **المادة 24** , الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية , المؤرخ في 8 شوال عام 1404 هجري ,الموافق لـ7 جويلية 1984 المتعلق بالقوانين المالية .

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , **بيان مجلس الوزراء** ,24 ماي 2010 وزارة المالية , مذكرة عرض مشروع قانون المالية لعام 2014 .

4. بنك الجزائر , **التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر** , التقرير السنوي 2008, سبتمبر 2009 .

5. بنك الجزائر , **التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر** , التقرير السنوي, 2010 جويلية 2011.

6. بنك الجزائر , **التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر** , التقرير السنوي,2011,أكتوبر 2012.

7. بنك الجزائر , **التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر** , التقرير السنوي,2012,نوفمبر 2013.

8. بنك الجزائر , **التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر** , التقرير السنوي,2013.,نوفمبر 2014.

9. بنك الجزائر , **التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر** , التقرير السنوي,2015.نوفمبر 2016.

10. بنك الجزائر , **التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر** , التقرير السنوي,2017جويلية 2018.

الملخص :

سياسات الدعم الحكومي (التحويلات الاجتماعية) تعتبر الشكل الرئيسي لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ,و من خلال هذه الدراسة التي تم التطرق فيها إلى انعكاس سياسات الدعم الحكومي على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2005–2018 تم التوصل إلى أن الجزائر لم تنجح في إتباع هذه السياسة وهذا راجع لكون الأخيرة لا تملك قوة الدراسات و الرشادة الكافية في الإنفاق , وتعاني كذلك من سوء اختيار نوعية البرامج و المشاريع كما أنها تركز على قطاع المحروقات وتهمل القطاعات الأخرى التي تعتبر مهمة لرفع معدل النمو الاقتصادي وتنميته.

الكلمات المفتاحية: الدعم الحكومي , التحويلات الاجتماعية , الموازنة العامة

Abstract:

Government support poleis (social transfers)are a major form of state intervention in economic and social life, And through these policies that were developed by studying government policies on the general beriod 2005-2018 lt was concluded that Algeria has succeed ed in following this policy ,due to the fact that it has the power of studies and rationalization in spending ,lt also suffers from poor selection of programs and projects, as it focuses on the hydrocarbons sector and neglects other sectors that are important for raising the rate of economic growth and development.

keywords :government support ,social transfers; public budget .